تربية

كارول سلوم
Carolsalloum11@gmail.com

التحرّش بالأطفال قضيّة مجتمع مطلوب توعية متواصلة وإجراءات رادعة

تعد قضية التعرض للاطفال والتحرش بهم، من اكثر القضايا التي تتطلب مواكبة ومتابعة في زمن باتت فيه الاخلاق عملة نادرة، وشرعت فيه ابواب وسائل التواصل الاجتماعي بلا رقيب. صحيح انه لا يجوز التعميم، لكن حوادث التحرش باتت تتكرر في اكثر من مكان، الامر الذي يستدعي رفع الصوت لانجاز عقوبات رادعة

من شأن تعديل القانون ضد التحرش وضع حد لأي تعاط من هذا القبيل ومعاقبة المتحرش ايا يكن وحماية الاطفال الذين لا ذنب لهم، وبالتوازي مطلوب مواصلة حملات التوعية وادراجها في المناهج التربوية.
"الامن العام" التقت رئيسة اتحاد حماية الاحداث في لبنان اميرة سكر.

■ كيف تتم متابعة ملف التعرض للاطفال والتحرش اللااخلاقي؟

□ كان التحرش يحصل منذ فترات بعيدة ولا يزال. نحن كاتحاد نقوم بتوعية للاطفال من حيث ضرورة قيام المسافة الامنة بينهم وبين اي شخص، كما ان هناك دورا لدى الاهل في التنبه من الاشخاص المحيطين بأولادهم وهذه التوعية ضرورية في المدارس، بحيث ان الهيئة التعليمية تشارك فيها، لجهة الانتباه على الطلاب. كلما قامت هذه التوعية، كلما بدا الاولاد بالتحدث عن المشاكل التي يتعرضون لها، وبالتالي يصبح المعنيون على بينة مما يجري. هذه التوعية التي تحصل، تخرج بنتيجة مهمة كي نتمكن من حماية الاطفال. علما ان المناهج التربوية يجب ان تخضع للتعديل كي تشمل هذه المواضيع، بحيث تكون التوعية داخل هذه المناهج مسألة اجبارية، ويدرك الطفل ان هناك خصوصية له، فلا يقوم بتقبيل على سبيل المثال هذا الفلان او ذاك بمجرد ان احد افراد عائلته طلب منه ذلك. كذلك فان الصبي او الفتاة يشعران انهما السبب في ما تعرضا له، وسيحتاجان الى متابعة نفسية بسبب خشية الاهل من الفضيحة او المشكلة. هذه صعوبات تواجه الضحية ضد المتحرش، علما ان المتحرشين غالبا ما يكونون قريبين من الاولاد ويثق الاهل بهم. في بعض الأحيان، يخبر الطفل والدته بانه لا يشعر بالراحة تجاه هذا الشخص، وترد الام بالقول انه انسان جيد او مسكين وان ما يتخيله هو اوهام، فيشعر الولد او حتى الفتاة بالذنب، في حين انه يحب ان نصدق الطفل في ما يقول دون ان نخاف من الفضيحة، لأن هذا الطفل يشكل في نهاية المطاف الحلقة الاضعف، وقد تكون النظرة او طريقة الكلام هي تحرش. كذلك اذا مدح شخص ثياب فتاة، او قال امامها مزحة مخلة بالاداب فهما يعدان نوعا من التحرش او مدخلا للتحرش، وكذلك الامر بالنسبة الى ارسال افلام اباحية. للتحرش اوجه متعددة، والامر لا يتعلق بـ"التلطيش" او التعرض للطفل او الطفلة جسديا. على الطفل ان يعرف ماهية الجهة التي سيبلغها، ومن هو المخول في متابعة الامر.

■ من هي الجهة المخولة متابعة هذا الملف من الناحية القانونية؟

□ من اصعب القضايا التي تحتاج الى اثباتها قضائيا هي قضايا التحرش لأن ما من دليل، الا اذا تم تسجيل حوار ينطوي على التحرش او رسائل معينة، كما حصل عندما ارسل استاذ الى تلاميذه رسائل اباحية. كما يفترض عند حصول امور كهذه ان يتم التقدم بشكوى عند القضاء والنيابة العامة. وعندها تقوم تحقيقات، تحضر مندوبة احداث وبمجرد وصول الولد القاصر الى النيابة العامة، فذاك يعني ان اهله يدعمونه ومن بعدها يمكن فتح ملف حماية لاسيما اذا كانت البيئة الحاضنة المحيطة به غير امنة، والقاضي قد يصدر قرارا بإبعاد المتحرش عن المنزل او فرض غرامة مالية معينة، والملف يحال على قاضي او قاضية الاحداث، وانما يعود اليه او اليها التقرير في التدابير المناسبة لإبعاد المتحرش حتى في حال عدم اثبات التهمة عليه، اذ ان ما من عقوبة واضحة وصريحة في لبنان للتحرش.

■ لكن الا يجب صدور عقوبة في حق المتحرشين؟

□ نعم، بكل تأكيد ولكن المشكلة تكمن في انه تم انجاز قانون عن موضوع التحرش لكنه ذهب وعاد من مجلس النواب لمرات عدة، وتبدل النص ولم يتفق النواب على تعريف التحرش في لبنان وقضموا من النص، وصدر القانون فكان بعيدا من المرتجى. كلنا في حاجة الى اجراءات تحول دون التعرض للتحرش في جميع الاحوال. لا مبرر لأي تعاط فيه تحرش اذا لم يكن هناك من غطاء على الشعر او بسبب ارتداء بنطال ضيق. الضحية ليست مذنبة اذا تعرضت للتحرش، وهناك حاجة الى تبدل الذهنية. القانون ليس حازما او صارما كما ان العقوبة ليست مشددة لوقف التحرش، في حين انه في بعض الدول اي نوع من الكلام يتضمن ايحاءات فان الضحية في إمكانها ان ترفع دعوى ضد المتحرش وعندها تطاله العقوبات. من واجبنا صون الاطفال وحمايتهم، لان الوقاية خير من الحماية. الوقاية تتم قبل المشكلة، اما في موضوع الحماية فهناك معالجة يخضع لها من تعرض للتحرش. مؤخرا سجلت حادثة تحرش بفتاة، انما حاليا تحدثت عما تعرضت له، كان عمر الفتاة 7 سنوات ولم تقل عما مرت به الا عندما اصبح عمرها 9 سنوات. هناك خلافات تقع بين الام والاب ويقع الانفصال ويتزوج كل منهما، وفي بعض الحالات، يطلب الوالد من الفتاة القول ان زوج والدتها يتحرش بها او ان الام تتحدث عن تحرش شقيق زوجة الاب بابنتها او ابنها، بهدف الحصول على حكم نفقة او غير ذلك. هذا نوع من الابتزاز ويقع الطفل ضحيته بسبب استغلاله بهذه الطريقة. هناك حالات تحصل وتكون عارية عن الصحة، بحيث ان الطفل يستخدم عبارات لا تمت بعمره بأي صلة وهو في الاصل لا يعرف معاني هذه الكلمات. هنا يقوم دور مندوب الاحداث والمتخصصة في الشؤون الاجتماعية لجهة التواصل مع القاصر والحصول على التفاصيل، وفي بعض الاحيان تواجهنا صعوبة في عدم قدرة الولد على التعبير، لذلك في بعض الاحيان يتم اللجوء الى الالعاب او لعبة بحيث يعطي إشارات. كذلك بالنسبة الى الفتاة بحيث تتمكن من خلال هذه اللعبة في ان تشير الى ما حصل معها، كما يمكن ان تزود بورقة لترسم ما جرى معها او لإظهار شعورها. في هذه الجلسات تحضر اخصائية نفسية ايضا لاستخراج المعلومات الصحيحة وتهيئة الطفل للحديث، اذ ان البعض منهم يعاني ضيقا في التنفس وضربات قلب سريعة. هناك ايضا حالات من التحرش عبر الانترنت، بحيث ان بعض الاهالي يفتح حسابا لابنتهم القاصر عبر"الفايسبوك"، حيث يتم تبادل الاحاديث بين الاولاد عبر "المسينجر"، وهناك ممن يدخل عبر حسابات مزيفة للتحدث مع هؤلاء الاطفال. ثمة حادثة حصلت مع احدى الفتيات البالغة من العمر 9 سنوات، اذ انه في احدى المرات تقبل صداقة احدهم الذي يطلب منها فتح كاميرا الفيديو، فيظهر لها في وضع مشين وبدأت الفتاة بالصراخ، وهذا تحرش. المسألة هنا تتصل بمسؤولية الاهل، اذ ان الحساب الذي تم فتحه جرى فيه التحايل في خصوص عمر الفتاة، كما انه لم تتم مراقبة الفتاة ولم يقدموا لها الارشادات لجهة عدم قبول الصداقة من اي كان حتى وان اعجبت بالصورة. كذلك سجلت حادثة تحرش من قبل صبي لفتاة بعمر المراهقة عبر الهاتف، وعادت وطلبت منه ان يصور نفسه عاريا، فقامت ووزعت الصورة على "غروب" او مجموعة رفاق المدرسة التي يدرسان فيها، وكانت النتيجة ان الصبي لم يتحمل وانتحر، وقد حصلت هذه الحادثة في لبنان منذ فترة. ثمة امور تحصل في بعض المدارس الرسمية، اذ ان اساتذة يتحرشون بالاولاد، وعندما يتم ايقاف هؤلاء عن العمل من وزارة التربية، ينتقلون الى مراكز ادارية اخرى، اذ ان مجلس الخدمة المدنية لا يوقفهم عن العمل. هناك مشكلة، اذ لا بد من فصل المتحرش كليا وابعاده عن الاولاد وان كان موظفا رسميا. لا بد من طرح هذه المواضيع وعدم حماية المتحرش، لا افهم كيف يسمح لأستاذ ان يبقى في الصف ويفتح سحابة بنطاله امام تلميذاته، وفي نهاية المطاف تتم لفلفة الملف. وصلتنا معلومات عن تحرش استاذ بولد من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهنا كانت والدة الصبي حكيمة وواعية ورفعت الشكوى، ووصلنا الامر من الوزارة وتابعنا الملف وقمنا بالمستحيل. توجهنا بالشكوى الى النيابة العامة، وتم تكليفنا من القاضية للتحدث مع القاصر وتأكدنا من المعلومات، وعلمنا ان هذا الاستاذ كان في صدد السفر الى الخارج في رحلة مدرسية مع اساتذة وطلاب. تواصلت مع مديرة المدرسة التي كانت تؤكد ان الاستاذ كفوء ولا يمكن ان يقوم بهذا الامر، وطلبت منها التكتم كي تأخذ الامور مجراها القانوني، ثم تابعت الامر مع القوى الامنية وطلبنا من المدعي العام اصدار قرار منع السفر. كان همنا عدم القاء القبض عليه امام التلامذة لحظة السفر في المطار، كي لا يتسبب ذلك بصدمة لهم. هنا اثني على عمل القوى الامنية التي ارسلت وراء الاستاذ المتحرش وتمكنت من القاء القبض عليه. اعتقد ان الامور اسهل في المدارس الخاصة من المدارس الرسمية، لأن المدير في المدارس الخاصة يقرر الاجراء في حقه لجهة فصله، في حين انه في المدارس الرسمية هناك مجلس الخدمة المدنية وقد يتم نقل الاستاذ المتحرش من مكان الى آخر وهذا امر غير صحيح، لذلك ◄

رئيسة اتحاد حماية الاحداث في لبنان اميرة سكر.

تعميم التوعية في المناهج التربوية مسألة ضرورية

◄ يجب ان يكون القانون صارما بشكل اكبر لحماية الاولاد.

■ كيف يتم التعاون مع الجهات المعنية اي القضاء ووزارتي العدل والشؤون الاجتماعية والقوى الامنية؟

□ هناك تعاون دائم في الملفات كافة، فنحن تصلنا احالات من وزارة التربية اذا وقع التحرش في المدارس ونتابع ما يجري، فاذا كانت النتيجة تستدعي تدخلا قضائيا لجهة فتح "ملف حماية"، نضع المعنيين في الاجواء، اما اذا لم يفتح "ملف حماية" ولم يتم اثبات امر ما في التحقيقات، فان من واجبنا اخبارهم لمتابعة الملف اجتماعيا. من جهتنا، لا تصدر معلومات حول الاسماء او الاعمار، ما يهمنا هو حماية الاولاد وليس الحديث عما قمنا به.

■ ما هو دور وزارة العدل؟

□ عملنا الاساسي يقوم بالتعاون مع الوزارة والنيابة العامة وقضاء الاحداث، وهي

"ما من عقوبة صارمة ضد المتحرشين في لبنان"

الجهات المخولة في بت الملفات. من دون وزارة العدل والقضاء، من يحسم العقوبة؟ فالنيابة العامة هي من تصدر قرار التوقيف، ودور القوى الامنية كبير لأنها هي من تحقق وتتابع وفق المكتب المختص، سواء مكتب الاتجار بالبشر وحماية الآداب او مكتب الجرائم المعلوماتية، اذ ان هناك جرائم تحرش الكترونية تسجل ومهمة القوى الامنية المختصة التحقيق وابطال المحتوى بإيعاز من النيابة العامة، ويصدر قرار مدعي العام لإقفال هذه الصفحة على وسائل التواصل الاجتماعي، كما يصار الى تلف المحتوى خشية من تكرار الحالة، كما يتعهد المتحرش بعدم التقرب للفتاة او التعاطي معها.

■ ما هي كلمتك الاخيرة في هذا المجال؟

□ لا بد من تحسين القوانين وجعلها اكثر صرامة، وانا مصرة على تشديد العقوبات، ان لم يكن هناك من عقاب رادع لأي شخص فانه لا يمكن الحصول على العدالة، وبما اننا قيمون على الاحداث فإننا نريد حمايتهم وان لم نضعهم في بيئة تحميهم، نعرضهم للتسيب. من الضروري ان يعمد مجلس النواب الى وضع قوانين مشددة وصارمة كي يشعر الاولاد بأمان والخروج من عقلية الفضائح، لأن الطفل ليس السبب في ما يتعرض له، فالمتحرش يستغل ضعف ولد قاصر للقيام بفعلته وشاهدنا مؤخرا كيف تحرش احد عناصر قوى الامن بقاصرين. لذلك لا بد من وضع عقوبات رادعة، ولا بد من نشر تفاصيل من القوى الامنية عن ماهية الاجراءات المسلكية او العقوبات التي اتخذت في حق العنصر الذي قام بالتحرش من دون ذكر الاسماء. المطلوب اذا اجراءات رادعة.